Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع في المصارف الإسلامية الأردنية

The impact of Small and Medium Enterprises on the Developmental Role of These Projects in Jordanian Islamic Banks

جمانة بشير أبو رمان
Dr. Jumana Basheer Abu Rumman.
جامعة الطائـــف
Taif University / Department of Business Administration

تاريخ الاستلام : 2018-07-27 تاريخ القبول : 2018-08-09

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي الإسلامي الدولي، ومعرفة أثر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع، حيث تم بناء استبانة بغرض جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (317) عميلاً.

وقد أظهرت النتائج أن التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام تقع ضمن المستوى المتوسط، كما أن الدور التنموي للمشاريع جاء بمستوى مرتفع. كما أظهرت النتائج أن تأثير تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام تفسر ما نسبته (17.8%) على الدور التنموي للمشاريع، وأن أكثر التحديات تأثيراً على الدور التنموي لتلك المشاريع هي التحديات في مؤسسات التمويل، تليها تحديات في المشروع في حين لا يوجد أثر للتحديات في العملاء على الدور التنموي لتلك المشاريع.

الكلمات الافتتاحية: تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدور التنموي للمشاريع، المصرف الإسلامي.

Abstract:

This study aims to examine first-hand the challenges faced by the small and medium enterprises in the Islamic International Arab Bank and to identify impact of challenges faced by such small and medium enterprises on their development role, a questionnaire was created to collect data. The study sample consisted of (317) clients.

The results showed that the challenges faced by the small and medium enterprises fall in general within the mid-level. And the development role of the enterprises fell in the high level. The findings also showed that the impact of the challenges faced by the small and medium enterprises in general accounts for (17.8%) on the development role of such enterprises and that the most significant challenges affecting the development role of these enterprises are those challenges faced by the finance institutions, followed by challenges within the enterprise while no impact of challenges among clients on the development role of the enterprises.

Keywords: Challenges Faced by the Small and Medium Enterprises, Enterprise Development Role, Islamic Bank.

أولاً: مقدمة

1. تمهيد

تعرضت العديد من دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، ومنها الأردن في السنوات القليلة الماضية إلى العديد من التحديات الخارجية؛ بسبب شدة التغيرات والأحداث العالمية وسهولة انتقال الأزمات بين الدول، وازدياد حدة المنافسة، وتطور أشكال الصراعات، بالإضافة إلى التحديات الداخلية والتي تمثلت في ندرة الموارد أو سوء استثمارها وتوزيعها، بالإضافة إلى تحديات في استخدام التقنيات الحديثة أو تكييفها وتطويرها بما يتلاءم مع تلك الموارد والإمكانيات، مما ولد حجما ضخما من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، مثل تفشي ظاهرة الفقر والبطالة بشكل كبير مما دفع الحكومة الأردنية بكافة مؤسساتها، للعمل جاهدة إلى تجاوز تلك التحديات، مسترشدة بقصص نجاح عالمية لدول اعتمدت توسيع قاعدة المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم (Small and Medium Enterprises) التي تهتم بتمويل الشرائح الضعيفة من أجل تخفيف حدة الفقر.

هنالك أدب ضخم في الاقتصاد والمالية لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحددات الرئيسية في ضمان الانتعاش السريع من الأزمة الاقتصادية، وعن مساهمات تمويل تلك المشاريع ليكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر والمساواة في توزيع الدخل حيث أن الأنظمة المالية تحفز المدخرين على الادخار وتزيد من فرص الاستثمار، وتحسن من تقاسم المخاطر، وتزيد من نمو القطاع الحقيقي (European Commission, 2013).

ونتيجة لذلك وفي كافة دول العالم يتم تكريس كافة الجهود لتأسيس مؤسسات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الأنشطة المالية في المجتمع، وتعد الأردن من الدول التي بادرت في تأسيس وتهيئة البيئة التشريعية اللازمة لإنشاء المؤسسات الممولة والراعية لتلك المشاريع التي بدأت في الخمسينات من القرن الماضي من خلال إنشاء مؤسسة الإقراض الزراعي للمزارعين، وفي عام 1965 تم إنشاء بنك الإنماء الصناعي، وفي الفترة ما بين السبعينات والثمانينات أدرجت تلك المشاريع ضمن خطط التنمية الحكومية وازدهرت بعد ذلك تلك المشاريع وازداد الاهتمام بها مؤخرا وعلى الصعيدين العام والخاص وللدور الذي تؤديه في الجوانب المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي، وأغراض التنمية، والتمكين (الحوامدة، 2014)، وتقوم المصارف الإسلامية الأردنية بدوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني بصفتها من المؤسسات التنموية، وذلك من خلال تسهيل إجراءات المدخرين والمستثمرين لبناء نظام صحي واقتصاد نابض بالحياة، ونتيجة لذلك ونظرا لقناعة الباحثة بضرورة التركيز على كل التحديات التي تقف عائق دون تقدم تلك المشاريع والبحث عن الجهات الداعمة لها، وحيث إن الأدوات المالية التي يقدمها الإسلام لها جذور تاريخية قوية وقد طبقت في مختلف المجتمعات، الأمر الذي دفع الباحثة إلى دراسة تجربة المصارف الإسلامية الأردنية في هذا المجال وتحديدا المصرف العربي الإسلامي، للكشف عن أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع.

2. مشكلة الدراسة

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبَل دول العالم كافة، نظراً لدورها الرئيسي في الحد من الفقر، والقضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية اقتصادية، وبالرغم من المزايا التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقدرات التي تتمتع بها، أثبتت العديد من الدراسات والإحصائيات بأنه لا يقل عن (70%) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفلس خلال السنة الأولى من إنشائها؛ وذلك بسبب التحديات

والعقبات العديدة التي تواجها في السوق، ونظراً لتردي وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول النامية عامةً والدول العربية خاصةً ومنها الأردن، فإنها أحوج ما تكون اليوم لتفعيل دور تلك المشاريع التي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد.

وتعتبر البنوك المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن المصارف الأردنية لا تزال انتقائية في تمويلها لهذه المشروعات، فحسب إحصائيات البنك المركزي الأردني لعام 2016 فإن (9%) من الإقراض البنكي يصل إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك ظهرت الحاجة جلية في ضرورة التركيز على دعم تلك المشاريع والتعرف على أسباب التحديات والعقبات التي يمكن أن تؤثر على دورها ووضع الحلول المناسبة لها من أجل تفعيل دورها التنموي، ومن هنا تتجسد مشكلة الدراسة بصياغة التساؤل الرئيس التالي: ما أثر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع في المصارف الإسلامية الأردنية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ما مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي الإسلامي الدولي من وجهة نظر العملاء؟**
2. **ما مستوى الدور التنموي (الاجتماعي، الاقتصادي) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العملاء؟**
3. **ما أثر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع في البنك العربي الإسلامي الدولي من وجهة نظر العملاء؟**

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1. التعرف إلى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العملاء في البنك العربي الإسلامي الدولي.
2. التعرف إلى الدور التنموي (التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. الكشف عن أثر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع.

4. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين، هما:

الأهمية النظرية: **تكمن الأهمية النظرية للدراسة في توجيه أنظار الباحثين إلى أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت الدراسات بأن تلك المشاريع هي الأكثر قدرة على الصمود في مواجهة التغيرات والأزمات والتقلبات الاقتصادية، فالنهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة هو هدف محوري وهام، نظراً لدوره الكامن في مكافحة البطالة ولمساهمته في زيادة القيمة المضافة الصناعية، وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي والمساهمة في جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي (طربية،2014)، لذلك كان لا بد من التركيز من الناحية العملية والتطبيقية على تحسين نوعية هذه المشاريع وتقدير فاعلية التحديات المؤثرة عليها، خصوصا بعد ظهور العديد من المؤشرات التي تظهر القصور في تبني هذه المشاريع وأثرها في إحداث التنمية المنشودة في الأردن.**

الأهمية التطبيقية: **تكمن أهمية الدراسة التطبيقية في كونها ستطبق في قطاع بالغ الأهمية ممثل في قطاع المصارف، فقد أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة قطاعًا استراتيجيًا لمعظمها، لذلك تعمل المصارف جاهدة على تطوير آليات للتغلب على كافة العقبات التي تواجهها (Torre et al,2009)، وبناءً عليه بادرت المصارف الإسلامية الأردنية دعمها وتمويلها لتلك**

المشاريع والتي تعتبر جزءاً استراتيجي بالنسبة لها، تأمل الباحثة أن تزود الدراسة المسؤولين في البنك العربي الإسلامي بنتائج علمية وميدانية يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5. أنموذج الدراسة:

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة تم بناء الأنموذج: فيما يخص المتغير المستقل تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأبعادها، تم الاستعانة بدراسة (رميلة وهواري، 2017)، ودراسة (عقل، 2010)، ودراسة (Matthäus and Maier, 2008)، أما المتغير التابع الدور التنموي للمشاريع تم الاستعانة بدراسة (النسور، 2015)، ودراسة (الساوى وعلي،2015)، ودراسة (Madanchian et al., 2016).

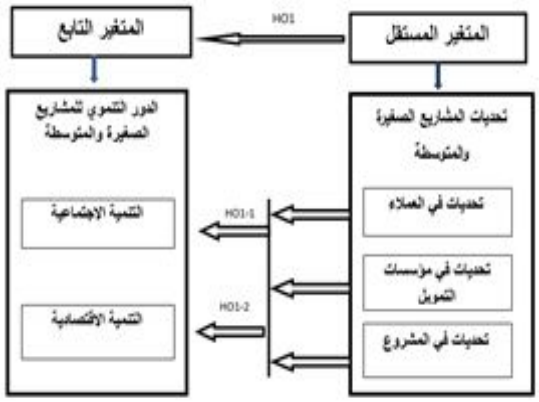

:

6. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:H01: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي لتلك المشاريع في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العملاء المستفيدين في المصارف الإسلامية.

<u>وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:</u>

الفرضية الفرعية الأولى: H01-1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي الاجتماعي لتلك المشاريع من وجهة نظر العملاء المستفيدين.

الفرضية الفرعية الثانية: H01-2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي الاقتصادي لتلك المشاريع من وجهة نظر العملاء المستفيدين.

7. التعريفات الإجرائية:

تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة: هي مجموعة من المشاكل والعقبات تختلف في أسبابها وأنواعها والتي تؤثر على نمو وتطور واستمرار المشاريع، وقد تكون داخلية أو خارجية، وسوف تُقاس تحديات في العملاء بالفقرات من (1-7) في الإستبانة، وتُقاس تحديات في مؤسسات التمويل بالفقرات من (8-15) في الإستبانة، وتُقاس تحديات في المشروع بالفقرات من (16-21) في الإستبانة.

الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: العمل الممارس من قبل أصحاب المشاريع ويساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسوف تُقاس التنمية الاجتماعية بالفقرات من (22-26) في الإستبانة، وتُقاس التنمية الاقتصادية بالفقرات من (27-30) في الإستبانة.

المصرف الإسلامي: مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية.

8. حدود الدراسة الزمانية والمكانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الربع الثاني من عام (2018)، على العملاء الحاصلين على قروض لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من البنك العربي الإسلامي الدولي بكافة فروعه في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية وعددها (40) فرعاً.

ثانياً: الإطار النظري: ويشتمل على عدة محاور تتضمن:

1. المشاريع الصغيرة:

1.1 مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

يتم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل مختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف خصائص كل دولة من دول العالم، ويعتمد تعريفها على إمكانيات الدولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية، ومما لا شك فيه أن هذا الاختلاف يجعل من الصعب إيجاد تعريف موحد شامل لها لأنه يحمل في طياته العديد من الأمور منها: نوع المشروع؛ والحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة والاستثمار؛ وعلاقة المشروع بالتصدير؛ وتوزيع منتجات المشروع؛ وطاقة وجودة منتجات المشروع والمستوى التكنولوجي المستخدم؛ وشكل الإدارة والتنظيم والناحية القانونية في هذه المشروعات؛ وصورة المشروع الواقعية "مصنع، ورشة، منزل" (المبيريك، والشمري، 2006).

ويُعرف البنك المركزي الأردني وصندوق سند (2017) المشاريع الصغيرة على أنها المشاريع التي توظف بين (5-20) موظفاً، ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها تقل عن مليون دينار أردني سنويا، والمشاريع المتوسطة تعرف غالبا بالمشاريع التي يكون مجموع أصولها أو حجم مبيعاتها بين مليون وثلاثة ملايين دينار أردني، وعدد العاملين بها من (21-100) موظفاً.

2.1 أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يُعدّ قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً مهماً في الاقتصاد الحديث ويعتبر دور المشاريع الصغيرة من أهم الأدوار الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وثبت في معظم اقتصاديات العالم أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو (80%) من مجموع فرص العمل وتساهم بنحو (85%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها(رشيد ورشيد،2013)، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد تحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة (سلمان،2009).

2. التحديات المؤثرة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المشاريع المبتدئة العديد من التحديات وكل مرحلة من مراحل نمو الأعمال تأتي بتحديات خاصة بها، واختلفت الدراسات في تحديد التحديات أو العقبات التي تعيق تقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكن يمكن تحديد أهم المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة وهي المعوقات الإدارية والتسويقية والتمويلية والثقافية والضرائب والتكنولوجيا (البنك المركزي الأردني وصندوق سند،2017).

تعتبر عدم ملائمة المعايير المتبعة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة من أكبر التحديات التي تواجه المشروع، نظرا لاعتبار أن هذه القروض ذات مخاطرة عالية لعدم انتظام التدفقات المالية الداخلة وكما تتميز تكاليف معاملة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاعها عموماً، سواء بالنسبة للمصارف أو بالنسبة للمشروعات (البلتاجي،2005)، ويعد نقص المعلومات المالية والبيانات المطلوبة لدى المصرف أو العملاء عن طبيعة المخاطر التي تكتنف الدين ومدى قابلية العميل على مواجهتها لعدم معرفته بمعدلات العائد المتوقعة للمشروع من التحديات الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (برجي،2012).

وذكر المشهراوي والرملاوي (25:2015) عدة معوقات تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي أولاً: المعوقات المؤسسية والتنظيمية: والتي تتعلق باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية، ثانياً: المعوقات التمويلية: والتي تتمثل في القيود المفروضة واللوائح غير اللائقة، ونماذج المؤسسات غير الملائمة عموما للإدماج المالي، وثالثاً: المعوقات المرتبطة بقدرات المنشأة: والمتمثلة في ضعف القدرات الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية وضعف

السمات القيادية والقدرات الذاتية لأصحاب المشروعات.

وبالرغم من أن تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة كثيرة ويصعب حصرها كلها، إلا أنه تم وضع هذه التحديات في ثلاثة أقسام كما في دراسة (Matthäus and Maier, 2008) والتي تغطي كافة الجوانب:

أولاً: عقبات في العملاء:تتعلق بقلة إدارة وكفاءة ومهارة أصحاب المشاريع، ونقص الخبرة والقدر الكافي من الوعي بالتحديات التي يمكن أن تواجه مشاريعهم وكيفية اجتيازها.

ثانياً: عقبات في مؤسسات التمويل: الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء وتقديم التسهيلات المالية، بالإضافة إلى نقص الخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة وعدم القدرة على تحديد شكل الخدمات الملائمة للعملاء.

ثالثاً: عقبات في المشروع: تتمثل في الهيكل الداخلي للمشروع، ففكرة المشروع الصغير معقدة فنيا وتسويقيا وإدارياً بشكل يصعب تنفيذها.

3. دور القطاع المصرفي الإسلامي الأردني في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته، لذلك فان صيغ التمويل الإسلامي قادرة على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بدلا من نظام الإقراض بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض، كما تضمن هذه الأدوات استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع.

غالبا ما يعزف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض من المصارف بسبب محدودية القروض المالية المتوافقة مع الشريعة وعدم ارتياحهم من الناحية الدينية بالنسبة لنظام الاقتراض مقابل الفوائد، (54%) من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفضل بقوة القروض المالية الإسلامية في الأردن، ويتم تقديم هذه الخدمات فقط من قبل أربعة بنوك في القطاع المصرفي الأردني وهي البنك الإسلامي الأردني، وبنك الراجحي والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي (مؤسسة التمويل الدولية،2014).

أكد العسلي المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأشار إلى أن البنك العربي الإسلامي من أبرز البنوك الإسلامية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشيراً إلى أنه شارك في العديد من المبادرات وتقديم البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم مزايا التي يساهم فيها البنك في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات، والمساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وإنشاء وتوفير فرص العمل، والقضاء على الفقر، وبين أن البنك ونظرا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد تبنى إستراتيجية فاعلة للتغلب على العديد من التحديات التي تواجهه إذ انشأ مراكز أعمال متخصصة موزعة على مختلف مناطق المملكة لتقديم الخدمات وباستحداث منتجات تتوافق مع احتياجات مختلف شرائح هذا القطاع (العسلي، 2015).

4. دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أي بلد، كما له دور نشط في خلق اقتصاد جديد وأكثر صحة من خلال زيادة حالة السوق التنافسية مما يرضي احتياجات المستهلكين، وبالتالي فهو يساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستثمارات الوطنية، وعلاوة على ذلك فإن المشروعات الكبيرة لا تتمتع بنفس المرونة التي

تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Neagu, 2016).

وأثبتت دراسة اوكيبو ومكانغا (Okibo&Makanga, 2014) أن التمويل للمشاريع الصغيرة يعد إستراتيجية للحد من الفقر والطريقة التي يمكن أن يصل بها الائتمان للفقراء، لذلك تمثل مؤسسات التمويل للمشاريع الصغيرة أدوات مفيدة للحد من الفقر، ويرى دراكر (Druker, 2009) إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية، وتساهم هذه المشاريع بشكل مكثف في تحقيق الأهداف الأساسية لأي اقتصاد وطني، لتصبح العمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (رميلة وهواري،2017) إلى معرفة آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تواجهها وتحد من تنميتها وتطورها، والتعرف على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على خصائص وسمات المشاريع الصغيرة؛ اعتمدت الدراسة في منهجها على المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل الأدبيات المتعلقة بالفكر الإداري في مجال المشاريع الصغيرة وجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: أن هنالك عدة معوقات تواجه المشاريع الصغيرة ومنها المعوقات التنظيمية والتشريعية، والمعوقات الإدارية حيث تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات، وأظهرت النتائج للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الشاملة عموما و التنمية الاقتصادية خصوصا.

وحاولت دراسة هواش (2017) تسليط الضوء على مشكلة الفقر ودور التمويل الأصغر في الحد من ظاهرة الفقر ضمن أطر المالية الإسلامية في المناطق الريفية بالبلدان الإسلامية مع إظهار معوقات التمويل الريفي وكيفية تجاوزها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على التقارير والأدبيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بموضوع الفقر في المناطق الريفية في العالم العربي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن نظام التمويل الأصغر يشكل عاملا أساسيا في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وأن إدخال الابتكارات في المؤسسات العاملة في هذا المجال حقق نجاحا كبيرا في القضاء على الفقر والبطالة.

وهدفت دراسة مقداد وعمار (2017) إلى التعرف على أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع متناهية الصغر عبر دراسة أثر سياسات برنامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المرابحة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (298) مقترض من أصل (1674) في قطاعات إنتاجية مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة بين التمويل واستمرارية المشروع وزيادة قدرته التنافسية ونمو أرباحه وزيادة عدد العاملين فيه.

وبحثت دراسة مادانشيان وآخرون (Madanchian et al,2016) في دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؛ واستخدمت الدراسة في منهجها أسلوب دراسة حالة على ماليزيا منذ استقلالها، حيث تم تتبع التقارير والإحصائيات منذ الاعتراف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا إلى الوقت الحالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها دورًا مهماً كمصدر للعمالة، والدينامية الاقتصادية، والمنافسة والابتكار، وفي تحسين توزيع الدخل.

وتناولت دراسة بادكفتش وآخرون Petković et al,2016) التحليل النظري والتجريبي للعوامل المؤثرة في إغلاق الشركات الصغيرة والمتوسطة في

السنوات الأولى من التشغيل، واكتشاف وفهم العوامل التي تؤدي إلى توقف تلك المشاريع في الاقتصاديات الانتقالية مثل اقتصاد البوسنة والهرسك، وتكونت العينة من (110) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتم تصميم الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن هنالك عدة عقبات أمام التطوير الناجح لأعمال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي: ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والإجراءات المعقدة والمكلفة للحصول على التمويل من البنوك التجارية، الصعوبات في تحصيل المستحقات من المدينين، والتأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية.

وناقشت دراسة داكال ونبال (Dhakal &Npal,2016) مساهمة تمويل المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الريفي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (8) مؤسسات للتمويل الصغير في مقاطعة سيانغيا في نيبال، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي: وجود مساهمة كبيرة للتمويل الصغير في التغيير الاجتماعي والتنمية، كما لوحظت أهمية التمويل الأصغر في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وتعتبر أنشطة التمويل الأصغر أكثر فعالية للحد من مستوى الفقر، وأن مؤسسات التمويل الأصغر تفرض أسعار فائدة أعلى من المؤسسات المصرفية الأخرى مما يؤثر على دورها في إحداث التنمية الاقتصادية.

وتناولت دراسة عاشور (2015) التعرف على المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في جنوب قطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع الصغيرة والبالغ عددهم (4500) وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (450) مشروع، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، منها: أنه يوجد العديد من المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة، كضعف التنظيم والتخطيط، والعديد من المشاكل في الهيكل التنظيمي والتدريب المهني لصاحب المشروع، ونقص مصادر التمويل وضعف القدرات التسويقية وكثرة الضمانات التي تطلبها البنوك.

وناقشت دراسة (الساوى وعلي، 2015) دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لتخفيف حدة الفقر المجتمعي في السودان، ومعرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشروعات الصغرى للحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ومعرفة الأهداف الرئيسية للبنوك في تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية والتوازن الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: إن التحديات المتمثلة في ضعف العائد المتحقق، وارتفاع تكلفة التمويل، وضعف الثقافة المصرفية للعملاء، تؤدي إلى تدنى مساهمة البنوك السودانية في توفير التمويل لهذه المشاريع مما يقلل من مساهمتها في التخفيف من ظاهرة الفقر والبطالة.

وحاولت دراسة جانيت وآخرون (Janet, et al, 2015) تحديد العوامل التي تعيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المساهمة في التنمية الوطنية، وتحديد طبيعة العلاقة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (350) شخصا. وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، منها: أن عدم كفاية مرافق البنية التحتية هي العوامل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في التنمية الوطنية؛ وأن خلق فرص العمل هي من أهم مساهمات تلك المشاريع في التنمية الوطنية؛ وهناك علاقة إيجابية بين المشاريع الصغيرة

والمتوسطة والتنمية الوطنية وتُعد الأساس المتين للتنمية الاقتصادية.

رابعاً: إجراءات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

1. منهجية الدراسة الميدانية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي المتضمن استخدام أسلوب المسح الميداني في جمع البيانات بواسطة الاستبانة وتحليلها، كما تم إجراء مسح مكتبي للإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية والوقوف عند أهمها، والذي شكّل رافداً مناسباً لهذه الدراسة.

1.1 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من العملاء الحاصلين على قروض لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من البنك العربي الإسلامي في الأردن، والبالغ عددهم (2600) عميلاً. وتم اختيار عينة الدراسة من العملاء الحاصلين على قروض لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لأسلوب العينة العشوائية الطبقية لمراعاة تمثيل طبقات أفراد المجتمع وفقاً لمتغيري الجنس ومكان الإقامة، وللحصول على حجم العينة الملائم من مجتمع الدراسة تم تطبيق معادلة ستيفن ثامبسون التالية (Thompson, 2002):

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

وبتطبيق المعادلة بلغ حجم العينة (335) فردًا، وبنسبة (12.89%) من مجتمع الدراسة الأصلي. وعند استرجاع الاستبانات بلغ عدد المسترجع منها (328) استبانة، تم استبعاد (11) استبانة لعدم اكتمال الإجابة عليها، وبالتالي بلغت عينة الدراسة النهائية (317) فرداً.

2.1 أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة كأداة للدراسة، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم صياغة أداة الدراسة على شكل استبانة تكونت بصورتها الأولية من (35) فقرة لغايات التحكيم. منها (24) فقرة تقيس المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة) موزعة في (3) أبعاد، و(11) فقرة تقيس المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) موزعة في بُعدين. كما تضمنت الاستبانة البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة. وتم تصميم الاستجابة على الإستبانة وفق التدريج الخماسي التالي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
4	3	2	1	

3.1 صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق الأداة بصورتها الأولية بعرضها على (10) محكمين، من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وبعد إعادة الأداة تم إجراء التعديلات المقترحة التي أوردها المحكمين في توصياتهم، وتمثلت التعديلات في حذف (3) فقرات من الجزء الذي يقيس المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، كما تم حذف فقرتين من الجزء الذي يقيس المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وفي ضوء التعديلات أصبحت الأداة بعد التحكيم مكونة من (30) فقرة. منها (21) فقرة تقيس المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة) موزعة في (3) أبعاد، و (9) فقرات تقيس المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) موزعة في بُعدين.

4.1 ثبات أداة الدراسة

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة الاستطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها الأصلية، ومن ثم تم استخراج معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا "Cronbach's alpha"، وذلك للتعرف على ثبات أداة الدراسة وأبعادها، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1) معاملات الثبات وفق معادلة كرونباخ ألفا لأداة الدراسة وأبعادها

المتغير	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات
المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة)	تحديات في العملاء	7	0.830
	تحديات في مؤسسات التمويل	8	0.899
	تحديات في المشروع	6	0.810
	التحديات (الكلي)	21	0.902
المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)	الدور التنموي الاجتماعي	5	0.779
	الدور التنموي الاقتصادي	4	0.741
	الدور التنموي (الكلي)	9	0.857

وتعدّ معاملات الثبات مناسبة لأغراض الدراسة الحالية حيث بلغت قيمته للدرجة الكلية في مجال تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (0.902)، كما بلغت قيمته للدرجة الكلية في مجال الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (0.857).

5.1 أساليب التحليل الإحصائي

تم إجراء المعالجات الإحصائية، بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

1. استخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.
2. استخدام مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic) من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، للإجابة عن السؤالين الأول والثاني، وتم اعتماد المعيار التالي لتحديد مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومستوى الدور التنموي لتلك المشاريع، كما يلي:

- المتوسط الحسابي الذي يتراوح بين (1.00-2.33) يعني أن مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومستوى الدور التنموي لتلك المشاريع منخفض.
- المتوسط الحسابي الذي يتراوح بين (2.34-3.67) يعني أن مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومستوى الدور التنموي لتلك المشاريع متوسط.
- المتوسط الحسابي الذي يتراوح بين (3.68-5.00) مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومستوى الدور التنموي لتلك المشاريع مرتفع.

3. تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

2. الإحصاءات الوصفية لمتغيري الدراسة (المستقل والتابع)

2. 1 نتائج الإجابة عن السؤال الأول: ما مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي الإسلامي الدولي من وجهة نظر العملاء؟ (المتغير المستقل)

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وكانت النتائج كما في الجدول (2).

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام

الترتيب	رقم البُعد	أبعاد التحديات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التحديات
1	2	تحديات في مؤسسات التمويل	3.70	0.37	مرتفع
2	3	تحديات في المشروع	3.52	0.40	متوسط
3	1	تحديات في العملاء	3.34	0.39	متوسط
–	–	التحديات (الكلي)	3.53	0.29	متوسط

يشير الجدول (2) إلى أن مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام جاء ضمن المستوى المتوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.53) وبانحراف معياري (0.29). وبالنسبة للتحديات (الأبعاد) فقد جاءت التحديات في مؤسسات التمويل أولاً بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.37) وبمستوى مرتفع، يليها في الترتيب الثاني التحديات في المشروعات الصغيرة بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.40) وبمستوى متوسط، في حين حلّت التحديات في العملاء بالترتيب الثالث والأخير بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (0.39) وبمستوى متوسط.

أما بالنسبة لنتائج فقرات كل بُعد من أبعاد أداة الدراسة التي تقيس المتغير المستقل (التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، فكانت النتائج على النحو الآتي:

أ- نتائج بُعد التحديات في العملاء:

يبين الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على فقرات بُعد التحديات في العملاء.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين على فقرات بُعد التحديات في العملاء، مرتبة تنازلياً

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد التحديات في العملاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	6	يعاني العميل من كثرة المستندات والأوراق التي يطلبها المصرف من العميل لإتمام التمويل.	3.77	0.91	مرتفع
2	4	يعتقد العميل بأن المصروفات التي يتحملها أثناء فترة التفاوض على التمويل وحتى الحصول عليه مبالغ بها.	3.74	0.83	مرتفع
3	5	يعاني العميل من الزمن الضائع عليه في خلال فترة التفاوض على التمويل.	3.60	0.89	متوسط
4	2	يشعر العميل من ذوي الدخل المحدود بعدم المقدرة على سداد القروض.	3.28	0.97	متوسط

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد التحديات في العملاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
5	7	ليس لدى العميل من ذوي الدخل المحدود معرفة جيدة بصيغة المرابحة.	3.14	0.86	متوسط
6	3	يعتقد بعض العملاء من ذوي الدخل المحدود في فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار	2.94	0.80	متوسط
7	1	يخاف العميل من ذوي الدخل المحدود دخول المصارف ومؤسسات التمويل.	2.88	0.80	متوسط
		المتوسط الحسابي العام لبُعد التحديات في العملاء	3.34	0.39	متوسط

يتبين من النتائج في الجدول (3) أن مستوى التحديات في العملاء تتراوح ما بين المستوى المرتفع والمتوسط، وقد حلّ التحدي في الفقرة (6) "يعاني العميل من كثرة المستندات والأوراق التي يطلبها المصرف من العميل لإتمام التمويل" في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.91)، وبمستوى مرتفع. في حين جاء التحدي في الفقرة (1) "يخاف العميل من ذوي الدخل المحدود دخول المصارف ومؤسسات التمويل" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (0.80) وبمستوى متوسط.

ب- نتائج بُعد التحديات في مؤسسات التمويل:

يبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على فقرات بُعد التحديات في مؤسسات التمويل.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين على فقرات بُعد التحديات في مؤسسات التمويل، مرتبة تنازلياً.

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد التحديات في مؤسسات التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	12	كثرة الضمانات المطلوبة من العملاء ذوي الدخل المحدود لإتمام عملية التمويل	4.11	0.77	مرتفع
2	11	ليس هناك اهتمام كافي في المصرف بتنويع المنتجات المقدمة للعملاء	3.97	0.68	مرتفع
3	13	تعتبر فترات السماح وإجراءات إعادة السداد قصيرة نسبيا	3.90	0.75	مرتفع
4	15	تفتقر المصارف لإيجاد آلية لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بالتمويل.	3.78	0.91	مرتفع
5	8	لا يراعي المصرف استخدام أفضل الأساليب في التعامل مع العملاء من ذوي الدخل المحدود.	3.75	0.82	مرتفع
6	9	لا يمتلك المصرف الخبرة الكافية لدراسة جدوى المشروعات المقدمة	3.51	0.83	متوسط
7	14	تفتقر المصارف لاستخدام التقنيات الحديثة للتقليل من مخاطر التمويل	3.50	0.83	متوسط

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد التحديات في مؤسسات التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
8	10	يفتقر المصرف لتوفر الأموال الكافية لتلبية احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود	3.09	0.88	متوسط
المتوسط الحسابي العام لبُعد التحديات في مؤسسات التمويل			3.70	0.37	متوسط

تشير النتائج في الجدول (4) إلى أن مستوى التحديات في مؤسسات التمويل تتراوح ما بين المستوى المرتفع والمتوسط، وقد حلّ التحدي في الفقرة (12) "كثرة الضمانات المطلوبة من العملاء ذوي الدخل المحدود لإتمام عملية التمويل" في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.77)، وبمستوى مرتفع. في حين جاء التحدي في الفقرة (10) "يفتقر المصرف لتوفر الأموال الكافية لتلبية احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (0.88) وبمستوى متوسط.

ج- نتائج بُعد التحديات في المشروع:

يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على فقرات بُعد التحديات في المشروع.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين على فقرات بُعد التحديات في المشروعات الصغيرة، مرتبة تنازلياً.

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد التحديات في المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	18	يُمثل نوع النشاط (المشروع الممول) أحد العوامل المؤثرة على قرار المصرف.	3.79	0.91	مرتفع
2	16	تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة في تنفيذها لكثرة المنافسة.	3.61	0.88	متوسط
3	19	قلة حماية المشروعات الصغيرة من منافسه المنتجات المستوردة	3.57	0.78	متوسط
4	17	تفتقر المشروعات الصغيرة إلى وجود دراسات جدوى تثبت صلاحية المشروع للتمويل	3.44	0.83	متوسط
5	21	السداد في هذا النوع من القروض لا يتناسب مع التدفق النقدي في المشروع.	3.41	0.80	متوسط
6	20	لا يتم اختيار المشروع من قبل صاحب المشروع وفق الخبرات والدراية الكاملة بالمخاطر المحتملة.	3.29	0.93	متوسط
المتوسط الحسابي العام لبُعد التحديات في المشروع			3.52	0.40	متوسط

تُظهر النتائج في الجدول (5) أن مستوى التحديات في المشروع تتراوح ما بين المستوى المرتفع والمتوسط، وقد حلّ التحدي في الفقرة (18) "يُمثل نوع النشاط (المشروع الممول) أحد العوامل المؤثرة على قرار المصرف" في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.91) وبمستوى مرتفع. في

حين جاء التحدي في الفقرة (20) "لا يتم اختيار المشروع من قبل صاحب المشروع وفق الخبرات والدراية الكاملة بالمخاطر المحتملة" أخيراً بمتوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري (0.93) وبمستوى متوسط.

2. 2 نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى الدور التنموي (الاجتماعي، الاقتصادي) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العملاء؟ (المتغير التابع)

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العملاء بشكل عام، وكانت النتائج كما في الجدول (6).

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام

الترتيب	رقم البُعد	أبعاد الدور التنموي للمشاريع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدور
1	1	الدور التنموي الاجتماعي	3.92	0.54	مرتفع
2	2	الدور التنموي الاقتصادي	3.76	0.49	مرتفع
–	–	الدور التنموي (الكلي)	3.85	0.45	مرتفع

يُبين الجدول (6) أن مستوى الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام جاء ضمن المستوى المرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.85) وبانحراف معياري (0.45). وبالنسبة للأبعاد فقد جاء الدور التنموي الاجتماعي في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.54) وبمستوى مرتفع، في حين حلّ الدور التنموي الاقتصادي في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.49) وبمستوى مرتفع.

أما بالنسبة لنتائج فقرات كل بُعد من أبعاد أداة الدراسة التي تقيس المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، فكانت النتائج على النحو الآتي:

أ- نتائج بُعد الدور التنموي الاجتماعي:

يبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على فقرات بُعد الدور التنموي الاجتماعي.

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين على فقرات بُعد الدور التنموي الاجتماعي، مرتبة تنازلياً

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد الدور التنموي الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	23	تحقق تقدما ملحوظا في تعليم أفراد المجتمع بعض الأعمال الحرفية والصناعية.	4.21	0.74	مرتفع
2	24	تسهم في تنمية وتطوير المناطق الريفية.	3.95	0.92	مرتفع
3	26	تسهم في الحد من انتشار ظاهرة البطالة.	3.90	0.92	مرتفع
4	22	تنمي روح التعاون بين الأسر التي تمتلك المشاريع الصغيرة.	3.85	0.93	مرتفع
5	25	تسهم في دعم ملكية المرأة للأعمال الحرة.	3.71	0.91	مرتفع

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد الدور التنموي الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
المتوسط الحسابي العام لبُعد الدور التنموي الاجتماعي			3.92	0.54	مرتفع

يتبين من النتائج في الجدول (7) أن مستوى الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة جاء ضمن المستوى المرتفع على جميع الفقرات، وقد حلّ الدور في الفقرة (23) "تحقق تقدما ملحوظا في تعليم أفراد المجتمع بعض الأعمال الحرفية والصناعية" في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.74)، وبمستوى مرتفع. في حين جاء الدور في الفقرة (25) "تسهم في دعم ملكية المرأة للأعمال الحرة" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.91) وبمستوى مرتفع.

ب- نتائج بُعد الدور التنموي الاقتصادي:

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على فقرات بُعد الدور التنموي الاقتصادي.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين على فقرات بُعد الدور التنموي الاقتصادي، مرتبة تنازلياً

الترتيب	رقم الفقرة	فقرات بُعد الدور التنموي الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	27	تسهم في تلبية حاجات الأسرة الأساسية.	4.15	0.71	مرتفع
2	28	تسهم في الحد من انتشار ظاهرة الفقر.	3.69	0.86	مرتفع
3	30	المشروعات الصغيرة تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة.	3.61	0.84	متوسط
4	29	تسهم في التحاق أفراد الأسرة في التعليم الجامعي نظرا لارتفاع العائد المالي.	3.59	0.86	متوسط
المتوسط الحسابي العام لبُعد الدور التنموي الاقتصادي			3.76	0.49	مرتفع

تشير النتائج في الجدول (8) إلى أن مستوى الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتراوح ما بين المستوى المرتفع والمتوسط، وقد حلّ الدور في الفقرة (27) "تسهم في تلبية حاجات الأسرة الأساسية" في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.71)، وبمستوى مرتفع. في حين جاء الدور في الفقرة (29) "تسهم في التحاق أفراد الأسرة في التعليم الجامعي نظرا لارتفاع العائد المالي" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.86) وبمستوى متوسط.

3. النتائج الخاصة باختبار الفرضيات

3. 1 النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسة:H01: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي لتلك المشاريع في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العملاء المستفيدين".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلالة أبعادها الثلاثة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع)على المتغير

التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) ككل، وقد تم التأكد من صلاحية النموذج لهذه الفرضية باستخراج نتائج تحليل التباين للانحدار كما في الجدول (9).

الجدول (9) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of Variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2
الانحدار	11.663	3	3.888	22.653	*0.000	0.178
الخطأ	53.719	313	0.172			

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يوضح الجدول (9) صلاحية نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (22.653) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.178) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (17.8%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) ككل، وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضية الدراسة الرئيسية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بالمربعات الصغرى الاعتيادية، حيث كانت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية كما في الجدول (10).

الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلالة أبعادها الثلاثة على الدور التنموي الكلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة)	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت (Constant)	6.161	0.287		21.448	0.000
تحديات في العملاء	0.080-	0.065	0.069-	1.226-	0.221
تحديات في مؤسسات التمويل	0.295-	0.070	0.242-	4.219-	*0.000
تحديات في المشروع	0.270-	0.061	0.240-	4.408-	*0.000

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من خلال معطيات الجدول (10) أن أكثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً على الدور التنموي لتلك المشاريع، هي التحديات في مؤسسات التمويل، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-4.219) وقيمة (Beta) (-0.242) وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيمة (B) "معامل الانحدار غير المعياري" والبالغة (-0.295) وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) نتيجة زيادة التحديات في مؤسسات التمويل، بمعنى أن زيادة التحديات في مؤسسات التمويل بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (29.5%) من هذه الوحدة. يليها في التأثير التحديات في المشروع، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-4.408) وقيمة (Beta) (-0.240) وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيمة (B) والبالغة (-0.270) وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع (الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) نتيجة زيادة التحديات في المشروع، بمعنى أن زيادة التحديات في المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى

انخفاض في الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (27%) من هذه الوحدة. في حين يُلاحظ أن التحديات في العملاء لا تؤثر في الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-1.226) وقيمة (Beta) (-0.069) وهما قيمتان غير دالتان إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الرئيسية جزئياً، والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي لتلك المشاريع في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العملاء المستفيدين في المصارف الإسلامية". حيث تبيّن أن هناك أثر سلبي لـ (التحديات في المشروع، والتحديات في مؤسسات التمويل) على الدور التنموي لتلك المشاريع. في حين لا يوجد أثر للتحديات في العملاء، على الدور التنموي لتلك المشاريع.

3. 2 النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الفرعية الأولى: H01-1: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي الاجتماعي لتلك المشاريع من وجهة نظر العملاء المستفيدين".

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأبعادها الثلاثة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على المتغير التابع (الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وقد تم التأكد من صلاحية النموذج لهذه الفرضية باستخراج نتائج تحليل التباين للانحدار كما في الجدول (11).

الجدول (11) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of Variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2
الانحدار	15.516	3	5.172	20.922	*0.000	0.167
الخطأ	77.377	313	0.247			

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يُبيّن الجدول (11) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (20.922) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.167) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (16.7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وبناء على ذلك يمكن اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بالمربعات الصغرى الاعتيادية، حيث كانت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى كما في الجدول (12).

الجدول (12) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلالة أبعادها الثلاثة على الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة)	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت (Constant)	6.592	0.345		19.120	0.000
تحديات في العملاء	0.099-	0.079	0.072-	1.266-	0.207

المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة)	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى الدلالة
تحديات في مؤسسات التمويل	0.331-	0.084	0.228-	3.945-	*0.000
تحديات في المشروعات الصغيرة	0.316-	0.074	0.235-	4.292-	*0.000

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

تشير النتائج في الجدول (12) إلى أن أكثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً على الدور التنمويالاجتماعي لتلك المشاريع، هي التحديات في مؤسسات التمويل، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-3.945) وقيمة (Beta) (-0.228) وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيمة (B) والبالغة (-0.331) وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع (الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) نتيجة زيادة التحديات في مؤسسات التمويل، بمعنى أن زيادة التحديات في مؤسسات التمويل بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (33.1%) من هذه الوحدة. يليها في التأثير التحديات في المشروعات الصغيرة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-4.292) وقيمة (Beta) (-0.235) وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيمة (B) والبالغة (-0.316) وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع (الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) نتيجة زيادة التحديات في المشروعات الصغيرة، بمعنى أن زيادة التحديات في المشروعات الصغيرة بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (31.6%) من هذه الوحدة. في حين يُلاحظ أن التحديات في العملاء لا تؤثر في الدور التنموي الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-1.1266) وقيمة (Beta) (-0.072) وهما قيمتان غير دالتان إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى جزئياً، والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي الاجتماعي لتلك المشاريع من وجهة نظر العملاء المستفيدين". حيث تبيّن أن هناك أثر سلبي لـ (التحديات في المشروع، والتحديات في مؤسسات التمويل) على الدور التنموي الاجتماعي لتلك المشاريع. في حين لا يوجد أثر للتحديات في العملاء، على الدور التنموي الاجتماعي لتلك المشاريع.

3. 3 النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الفرعية الثانية: H01-2: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي الاقتصادي لتلك المشاريع من وجهة نظر العملاء المستفيدين".

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلالة أبعادها الثلاثة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على المتغير التابع (الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وقد تم التأكد من صلاحية النموذج لهذه الفرضية باستخراج نتائج تحليل التباين للانحدار كما في الجدول (13).

الجدول (13) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of Variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2
الانحدار	7.635	3	2.545	11.469	*0.000	0.099
الخطأ	69.452	313	0.222			

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يُبيّن الجدول (13) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (11.469) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.099) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (9.9%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وبناء على ذلك يمكن اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بالمربعات الصغرى الاعتيادية، حيث كانت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية كما في الجدول (14).

الجدول (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلالة أبعادها الثلاثة على الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المتغير المستقل (تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة)	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت (Constant)	5.624	0.327		17.216	0.000
تحديات في العملاء	0.056-	0.074	0.045-	0.755-	0.451
تحديات في مؤسسات التمويل	0.250-	0.079	0.189-	3.144-	*0.002
تحديات في المشروع	0.214-	0.070	0.175-	3.060-	*0.002

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

تُظهر النتائج في الجدول (14) أن أكثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً على الدور التنموي الاقتصادي لتلك المشاريع، هي التحديات في مؤسسات التمويل، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-3.144) وقيمة(Beta) (-0.189) وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيمة (B) والبالغة (-0.250) وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع (الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) نتيجة زيادة التحديات في مؤسسات التمويل، بمعنى أن زيادة التحديات في مؤسسات التمويل بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (25%) من هذه الوحدة. يليها في التأثير التحديات في المشروع، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-3.060) وقيمة (Beta) (-

0.175) وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيمة (B) والبالغة (-0.214) وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع (الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) نتيجة زيادة التحديات في المشروع، بمعنى أن زيادة التحديات في المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (21.4%) من هذه الوحدة. في حين يُلاحظ أن التحديات في العملاء لا تؤثر في الدور التنموي الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (-0.755) وقيمة (Beta) (-0.045) وهما قيمتان غير دالتان إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية جزئياً، والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تحديات في العملاء، تحديات في مؤسسات التمويل، تحديات في المشروع) على الدور التنموي الاقتصادي لتلك المشاريع من وجهة نظر العملاء المستفيدين". حيث تبيّن أن هناك أثر سلبي لـ (التحديات في المشروع، والتحديات في مؤسسات التمويل) على الدور التنموي الاقتصادي لتلك المشاريع. في حين لا يوجد أثر للتحديات في العملاء، على الدور التنموي الاقتصادي لتلك المشاريع.

4. الخاتمة

الإجابة عن السؤال الأول: مستوى التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي الإسلامي بمستوى متوسط، تستنتج الدراسة أن هذه النتيجة لا ترتقي إلى الوضع المأمول وهذا يعني أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة تحديات والذي ينعكس على طبيعة تلك المشاريع مما يؤثر على استمرارها ونموها ومما يقلل من مساهمتها في التخفيف من ظاهرة الفقر والبطالة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (رميلة وهواري،2017) والتي أظهرت أن هنالك عدة معوقات تواجه المشاريع الصغيرة ومنها المعوقات التنظيمية والتشريعية، والمعوقات الإدارية حيث تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة الكافية.

بعد التحديات في العملاء: تستنتج الدراسة بأن لبعد التحديات في العملاء التي تواجه المشاريع تقديراً متوسطاً في مستوى التوافر، حيث أظهرت النتائج بعدم مقدرة العميل على سداد القروض بالإضافة إلى خوفه من دخول المصارف ومؤسسات التمويل وعدم معرفته الجيدة بصيغة المرابحة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الساوى وعلي،2015) والتي أظهرت بضعف الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر، ومع دراسة عاشور (2015) والتي أظهرت بضعف التدريب المهني لصاحب المشروع.

بعد التحديات في مؤسسات التمويل: تستنتج الدراسة بأن لبعد التحديات في مؤسسات التمويل تقديراً متوسطاً في مستوى التوافر، إن هذه النتيجة لا ترتقي إلى الوضع المأمول حيث دلت النتيجة أن مؤسسات التمويل تتميز بكثرة الضمانات المطلوبة من العملاء وعدم الاهتمام الكافي بتنويع المنتجات المقدمة لهم، وعدم توفير الأموال الكافية من الجهات الممولة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Petković et al,2016) والتي أظهرت ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل، ومع دراسة مقداد وعمار (2017) والتي أظهرت وجود علاقة بين التمويل واستمرارية المشروع وزيادة قدرته التنافسية.

بعد التحديات في المشروع: تستنتج الدراسة بأن لبعد التحديات في المشروع تقديرًا متوسطاً في مستوى التوافر، وإن هذه النتيجة لا ترتقي إلى الوضع المأمول حيث دلت النتائج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى وجود دراسات جدوى تثبت صلاحية المشروع للتمويل، بالإضافة لعدم اختيار المشروع وفق الخبرات والدراية الكاملة بالمخاطر المحتملة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عاشور (2015) والتي أظهرت ضعف التنظيم والتخطيط، والعديد من المشاكل في الهيكل التنظيمي للمشروع.

الإجابة عن السؤال الثاني: مستوى الدور التنموي (الاجتماعي، الاقتصادي) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العملاء تستنتج الدراسة بأن لدور التنموي المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقديرًا مرتفعا وهذه النتيجة تعكس قناعة العملاء بان تلك المشاريع تسهم في الحد من انتشار ظاهرة البطالة والفقر وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Janet et al,2015) والتي أظهرت بوجود علاقة إيجابية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الوطنية والاقتصادية.

الدور التنموي الاجتماعي: تستنتج الدراسة بأن لبُعد الدور التنموي الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديرًا مرتفعاً في مستوى التوافر، حيث دلت النتائج أن المشروعات تسهم في تلبية حاجات الأسرة الأساسية والحد من انتشار ظاهرة الفقر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة هواش (2017) والتي أظهرت أن نظام التمويل الأصغر يشكل عاملا أساسيا في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

الدور التنموي الاقتصادي: تستنتج الدراسة بأن لبُعد الدور التنموي الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديرًا مرتفعاً في مستوى التوافر، حيث دلت النتائج بأن تلك المشاريع تسهم في الحد من انتشار ظاهرة البطالة من خلال تعلم الأعمال الحرفية والصناعية، وتسهم في دعم ملكية المرأة، وتتفق هذه النتائج مع **دراسة** (Madanchian et al,2016) أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها دورًا مهماً كمصدر للعمالة، والدينامية الاقتصادية، والمنافسة والابتكار.

اختبار الفرضية الرئيسة من الجدير بالذكر أن نتائج اختبار هذه الفرضية تتفق مع ما ذهب إليه الباحثون دراسة (Dhakal &Npal,2016)، ودراسة مقداد وعمار (2017) ودراسة (رميلة وهواري،2017)، ودراسة (Madanchian et al,2016)، والتي أظهرت بأهمية الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبأن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المشاريع تسبب عرقلة لتلك المشاريع وبالتالي تحد من دورها التنموي، وأظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية باستبعاد التحديات في العملاء لعدم تأثيرها على الدور التنموي للمشاريع، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (الساوى وعلي،2015) والتي أظهرت إن التحديات التي تواجه المشاريع المتمثلة في ضعف الثقافة المصرفية للعملاء تؤدي إلى تدنى مساهمة البنوك السودانية في توفير التمويل لهذه المشاريع.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى تدل هذه النتيجة على أن توافر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (التحديات في المشروع، والتحديات في مؤسسات التمويل) تؤثر بشكل سلبي على الدور التنموي الاجتماعي لتلك المشاريع بحيث تعمل قلة تمويل المشاريع وعدم دراسة المشروع بالحد من استمرار ونجاح المشاريع وبالتالي تقلل من فاعلية دورها التنموي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Janet et al,2015) التي أظهرت عدم كفاية مرافق البنية التحتية هي العوامل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في التنمية الوطنية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية تدل هذه النتيجة على أن توافر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (التحديات في المشروع، والتحديات في مؤسسات التمويل) تؤثر بشكل سلبي على الدور التنموي الاقتصادي لتلك المشاريع وبتالي تقلل من دورها من زيادة دخل الأفراد والحد من ظاهرة الفقر، وتتفق هذه النتيجة **دراسة** (Dhakal & Npal,2016) والتي أظهرت أن مؤسسات التمويل الأصغر تفرض أسعار فائدة مرتفعة مما يؤثر على دورها في إحداث التنمية الاقتصادية.

وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، تم تقديم التوصيات الآتية:

1. **بناء على النتائج التي أظهرت أن توافر أبعاد تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي الإسلامي بمستوى متوسط، فإن الدراسة توصي الإدارات العليا بالبنك بتسهيل كل الإجراءات في الحصول على التمويل الذي يلبي حاجة العملاء، والتقليل من الضمانات**

وتكاليف المعاملات وأسعار الفائدة، ورفع كفاءة وقدرات العاملين في البنك في المجالات المعرفية والفنية.

2. يجب على إدارة البنك العربي الإسلامي استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة مصممة للتقليل من عقبات ومخاطر التمويل وإيجاد آلية لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات صلة بالتمويل.
3. مساعدة أصحاب المشاريع في إعداد دراسات جدوى لمشاريعهم تأخذ باعتبارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع.
4. بناء على النتائج التي أظهرت أن الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمستوى مرتفع، فإن الدراسة توصي بزيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بالموارد والقدرات وزيادة طاقتها الإنتاجية والتركيز على القطاعات الإنتاجية التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل ومستوى المعيشة للأسرة الأردنية.
5. استثمار نتائج الدراسة التي أكدت وجود تأثير سلبي للتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع بضرورة العمل على التشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على التكامل ما بين السياسات الحكومية والبنك المركزي لدعم تلك المشاريع وتوفير البنية التحية لمساعدتها على المنافسة وتسويق منتجاتها، والإشراف على أنشطتها لإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجها، حتى نصل إلى زيادة في أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها للوصول إلى نمو اقتصادي حقيقي يعزز الرضا والمكانة الاجتماعية ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

البلتاجي، محمد، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغ المشاركة المنتهية بالتمليك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بعنوان: "دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، عمان، الأردن، 2005.

البنك المركزي الأردني وصندوق سند للدعم الفني، دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2017.

الحوامدة، محمد (2014)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دور بارز في الاقتصاد ومشكلة كبرى في التمويل، - صحيفة الرأي- http://alrai.com/article/664893.html

رجي، شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، الجزائر، 2012.

رشيد، ثائر محمود ورشيد، إيناس محمد، إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد (10)، 2013، ص 136-152.

رميلة، لعمور وهواري، معراج، آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطويرها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، 2017.

سلمان، ميساء حبيب، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009، ص1-180.

الساوى، عبد الماجد بله وعلي، عبد قاسم الفكى. دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي "دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007 - 2012، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16 العدد 1، 2015، ص 25-45.

طربية، جوزيف، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطريق إلى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" منتدى اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2014.

عاشور، يوسف حسين وزعرب، زكريا محمد عطوة، المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة، أعمال مؤتمر: الريادة والإبداع في تطوير الأعمال الصغيرة – الجامعة الإسلامية– غزة- فلسطين، كلية التجارة، 2015، ص 1-30.

العسلي، إياد (2015). المشاريع الصغيرة والمتوسطة روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة – صحيفة الرأي، ./http://alrai.com/article/73026

عقل، غسان روحي، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، 2010.

المبيريك، محمد والشمري، تركي، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها"، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2006، ص 5-100.

المشهراوي، أحمد حسين والرملاوي، وسام أكرم، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 19، العدد 2، 2015 ، ص125-160.

مقداد، محمد إبراهيم وعمار، محمد غالب، أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية- قطاع غزة)، مجلة الاقتصاد والأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، المجلد 25، العدد 1، 2017، ص 128-141.

مؤسسة التمويل الدولية، فرص المعاملات البنكية الإسلامية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، International Finance Corporation (IFC)، 2014.

النسور، لانا احمد، دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن (بحث ميداني في محافظة البلقاء)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الأندلس للعلوم والتقنية–اليمن، الملجد10، العدد6، 2015، ص 61-106.

هواش، عبدالروؤف محمد حسين. دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية : مجلة الدراسات الإنسانية – كلية الآداب والدراسات الإنسانية- كريمة – جامعة دنقلا – السودان. العدد 17، 2017، ص 91-114.

References

Dhakal, Chandra Prasad & Nepal, Govinda, Contribution of Micro-Finance on Socio-Economic Development of Rural Community (Paper) (Online) Journalof Advanced Academic Research (JAAR), 2016.

Druker, P. F., Innovation and Entrepreneurship, New York: Harper Collins, 2009.

European Commission, (2013), Entrepreneurship 2020 Action Plan, available at: http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri= CELEX:52012DC0795 (accessed 03 February 2018).

Janet, A., OkoroAgu, A., Oji, A. & Alapa I., Small and Medium Scale Enterprises and National Development.European Journal of Business and Management,Vol.7, No.13, 2015.

Matthäus Ingrid -, J. D. von Pischke Maier, New Partnerships for Innovation in Microfinance', 2008.

Madanchian, M., Hussein, N., Noordin, F., & Taherdoost,H., The Role of SMEs in Economic Development; Case Study of Malaysia: Elvedit Journal Submissions. Edition 1, 2016.

Neagu, C., The importance and role of small and medium-sized businesses, Theoretical and Applied Economics Volume XXIII, No. 3(608), Autumn, 2016, pp. 331-338.

Okibo, B. W., & Makanga, N., Effects of micro finance institutions on poverty reduction in Kenya. International Journal of Current Research and Academic Review, Vol.2, No.2, 2014. pp 76-95.

Petković, S., Jäger, C. & Sašić, B., Challengesof SmallandMediun Sizes Companiesat Early Stageof Development Insightsna from Bosniaand Herzegovina.Management, Vol.21, No.2, 2016, pp. 45-76.

Thompson, S., Sampling. Wiley Series in Probability and Statistics, John Wiley and Sons, 2002.

Torre, A., Peria, M. & Schmukler, S, Drivers and Obstacles to Banking SMEs: The Role of Competition and the Institutional Framework ", Cesifo Working Paper No. 2651 Category 6: Fiscal Policy, Macroeconomics and Growth, 2009.

ملحق رقم (1)

استبانة معدة لدراسة تطبيقية على المصرف العربي الاسلامي الدولي تهدف إلى معرفة " **اثر تحديات المشاريع الصغيرة المتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع من وجهة نظر العملاء**"

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المتغير المستقل)					
أولاً: تحديات في العملاء					
1. يخاف العميل من ذوي الدخل المحدود دخول المصارف ومؤسسات التمويل.					
2. يشعر العميل من ذوي الدخل المحدودبعدم المقدرة على سداد القروض.					
3. يعتقد بعض العملاء من ذوي الدخل المحدود في فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار					
4. يعتقد العميل بانالمصروفات التي يتحملها أثناء فترة التفاوض على التمويل وحتى الحصول عليه مبالغ بها.					
5. يعاني العميل من الزمن الضائع عليه في خلال فترة التفاوض على التمويل.					
6. يعاني العميل من كثرة المستندات والأوراق التي يطلبها المصرف من العميل لاتمام التمويل.					
7. ليس لدى العميل من ذوي الدخل المحدود معرفة جيدة بصيغة المرابحة.					
ثانياً: تحديات في مؤسسات التمويل					

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
8. لا يراعي المصرف استخدام أفضل الأساليب في التعامل مع العملاء من ذوي الدخلالمحدود.					
9. لا يمتلك المصرف الخبرة الكافية لدراسة جدوى المشروعات المقدمة					
10. يفتقر المصرف لتوفرالأموال الكافية لتلبية احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود					
11. ليس هناك اهتمام كافي في المصرف بتنويع المنتجات المقدمة للعملاء					
12. كثرة الضمانات المطلوبة من العملاء ذوي الدخل المحدود لاتمام عملية التمويل					
13. تعتبر فترات السماح وإجراءات إعادة السداد قصيرة نسبيا					
14. تفتقر المصارف لاستخدام التقنيات الحديثة للتقليل من مخاطر التمويل					
15. تفتقر المصارف لإيجاد آلية لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بالتمويل.					
ثالثاً: تحديات في المشروع					
16. تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة في تنفيذها لكثرة المنافسة.					
17. تفتقر المشروعات الصغيرة إلى وجود دراسات جدوى تثبت صلاحية المشروع للتمويل					
18. يُمثل نوع النشاط (المشروع الممول) أحد العوامل المؤثرة على قرار المصرف.					
19. قلة حماية المشروعات الصغيرةمن منافسه المنتجات المستوردة					
20. لا يتم اختيار المشروع من قبل صاحب المشروع وفق الخبرات والدراية الكاملة بالمخاطر المحتملة					
21. السداد في هذا النوع من القروض لا يتناسب مع التدفق النقدي في المشروع.					

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
الدور التنموي للمشاريع(المتغير التابع)					
الجانب التنموي الاجتماعي					
22.تنمي روح التعاون بين الأسر التي تمتلك المشاريع الصغيرة					
23.تحقق تقدما ملحوظا في تعليم أفراد المجتمع بعض الأعمال الحرفية والصناعية.					
24.تسهم في تنمية وتطوير المناطق الريفية.					
25.تسهم في دعم ملكية المرأة للأعمال الحرة.					
26.تسهم في الحد من انتشار ظاهرة البطالة.					
الجانب التنموي الاقتصادي					
27. تسهم في تلبية حاجات الأسرة الأساسية.					
28. تسهم في الحد من انتشار ظاهرة الفقر.					
29. تسهم في التحاق أفراد الآسرة في التعليم الجامعي نظرا لارتفاع العائد المالي.					
30. المشروعات الصغيرة تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة.					

ملحق رقم (2) قائمة بأسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

الرقم	الاسم	الرتبة العلمية	مكان العمل
.1	أ.د غسان الطالب	أستاذ دكتور	جامعة العلوم الإسلامية
.2	أ.د مروان محمد النسور	أستاذ دكتور	جامعة البلقاء التطبيقية
.3	د مشهور هاذلول محارمة	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية
.4	د. معاذ يوسف الذنيبات	أستاذ مشارك	جامعة الطائف
.5	د. شذى صخر الزعبي	أستاذ مساعد	جامعة البلقاء التطبيقية
.6	د. ياسين فالح معايعة	أستاذ مساعد	جامعة مؤته